شركات النفط الأجنبية فى ليبيا
وإلغاء النظام الاتحادى ١٩٥٦- ١٩٦٣م (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

أ.م.د / محمد كمال أحمد السيد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب– جامعة المنصورة

الملخص:

حمل النظام الاتحادى فى ليبيا عقب استقلالها بين طياته عوامل فشله، فعلى الرغم من إقراره والعمل به، إلا أنه لم يلق قبولاً من الجميع، بل عده المعارضون بمثابة مشروع خططت له القوى الاستعمارية بهدف تقسيم ليبيا إلى دول ثلاث، وبمرور الوقت تعالت هذه الأصوات لإسقاط هذا النظام كونه ملئ بالعيوب؛ كغياب التنسيق، وتنازع الاختصاصات، والتكلفة المالية الباهظة، وإعلاء الاعتبارات القبلية والشخصية .

ثم ما لبث هذا النظام أن تعرض لضغوط كبيرة من جانب شركات النفط العاملة فى ليبيا، وبخاصة بعد أن بدأت بعمليات التنقيب فى البلاد منذ عام ١٩٥٦م ثم تزايدت هذه الضغوط بعد تزايد تواجدها وتنامى مكانتها بعد اكتشاف النفط فى البلاد عام ١٩٥٩م، حيث رأت فى القيود التى وضعها النظام الاتحادى على نشاطها عائقًا أمام تحقيق أهدافها، ومن ثم بات إسقاط هذا النظام أحد أهم أولوياتها فى ليبيا، وقد استخدمت فى سبيل تحقيق ذلك آليات عدة؛ بعضها ارتبط بها، والبعض الآخر ارتبط بالوضع السياسى الليبى وبالقائمين عليه، والبعض الثالث بالبعد الخارجى، إلى أن تم الإطاحة بالنظام الاتحادى فى أبريل عام ١٩٦٣م .

الكلمات المفتاحية: ليبيا، شركات النفط، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، النظام الاتحادى.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٣٨)، يناير ٢٠٢٣.

Abstract:

The Foreign Oil Companies in Libya

and the Cancellation of Federal Regime (1956-1963)

The Federal system in Libya carried within it the factors of its failure, despite its sanction and activation, it was not accepted by all, as the opponents consider it as a project planned by Imperialistic power to divide Libya into three countries. As time passes these voices were raised to overthrow this regime considering it full of defects such as; lack of coordination, conflict of jurisdiction, high financial cost and the preference of personal and tribal considerations.

Soon this regime faced great pressures from the foreign companies in Libya, especially after starting exploration in 1956. These pressures increased after their existence widened and their position grow after discovering oil in country in 1959, as it looked to the restrictions made by the Federal regime on their activities as hindrance for achieving their goals. So, the downfall of this regime became one of their priorities in Libya. They used different techniques to achieve this, some was connected by them, some by the Libyan political position and those who control it and some by outer factors till the Federal regime was overthrown in April 1963.

Keywords: Libya, oil companies, USA, Britain, federal system.

المقدمة:

حمل النظام الاتحادى فى ليبيا عقب استقلالها بين طياته عوامل فشله، فعلى الرغم من إقراره والعمل به، إلا أنه لم يلق قبولاً من الجميع، بل عده المعارضون بمثابة مشروع خططت له القوى الاستعمارية بهدف تقسيم ليبيا إلى دول ثلاث، وبمرور الوقت تعالت هذه الأصوات لإسقاط هذا النظام كونه مليئًا بالعيوب؛ كغياب التنسيق، وتنازع الاختصاصات، والتكلفة المالية الباهظة، وإعلاء الاعتبارات القبلية والشخصية .

ثم ما لبث هذا النظام أن تعرض لضغوط كبيرة من جانب شركات النفط العاملة فى ليبيا، وبخاصة بعد أن بدأت بعمليات التنقيب فى البلاد منذ عام

١٩٥٦م، ثم تزايدت هذه الضغوط بعد تزايد تواجدها وتنامى مكانتها بعد اكتشاف النفط فى البلاد عام ١٩٥٩م، حيث رأت فى القيود التى وضعها النظام الاتحادى على نشاطها عائقًا أمام تحقيق أهدافها، ومن ثم بات إسقاط هذا النظام إحدى أهم أولوياتها فى ليبيا، وقد استخدمت فى سبيل تحقيق ذلك آليات عدة؛ بعضها ارتبط بها، والبعض الآخر ارتبط بالوضع السياسى الليبى وبالقائمين عليه، والبعض الثالث بالبعد الخارجى، إلى أن تم الإطاحة بالنظام الاتحادى فى أبريل عام ١٩٦٣م .

وعليه تطرح هذه الورقة عدة تساؤلات، ما دوافع شركات النفط الأجنبية فى ليبيا لإسقاط النظام الاتحادى؟، وما الآليات التى استخدمتها شركات النفط؟، وهل نجحت شركات النفط الأجنبية فى تحقيق أهدافها؟، وما العوامل التى ساعدت شركات النفط لإسقاط هذا النظام؟، وما أثر إعلان الوحدة فى ليبيا على شركات النفط؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة لعدة عناصر: شركات النفط الأجنبية فى ليبيا، والمعوقات التى واجهت شركات النفط فى ظل النظام الاتحادى، وآليات شركات النفط لإلغاء النظام الاتحادى، المتغيرات التى ساعدت شركات النفط على إلغاء االنظام الاتحادى، وشركات النفط الأجنبية وقرار إلغاء النظام الاتحادى .

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر المتنوعة شملت وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office وتم اختصارها إلى F.O، فضلاً عن الوثائق العربية المنشورة كمضابط مجلس النواب الليبى، والوثائق الأجنبية المنشورة، علاوة على عدد من المراجع العربية والأجنبية، وكذلك بعض الأطروحات والدوريات العلمية والصحف.

أولاً– شركات النفط الأجنبية فى ليبيا:

كان منح امتيازات التنقيب عن النفط لعدد من الشركات الأجنبية أحد أهم

الوسائل التى اتبعتها الحكومات الليبية للتغلب على تردى الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال فى ديسمبر ١٩٥١م [١]، حيث وصُفت ليبيا وقتذاك بأنها " دولة تبدأ من الصفر، بفقرها الطبيعى، وبمشاكلها الموروثة والمكتسبة، وبضعفها الواضح " [٢]، وللمحافظة على استمرار اهتمام شركات النفط بليبيا سارعت هذه الحكومة إلى إصدار قانون المعادن عام ١٩٥٣م[٣]، لكنها أرفقته بإعلان أوضحت فيه استعداد الحكومة لقبول طلبات التراخيص للتنقيب عن النفط، واشترطت فيه أن يكون المتقدمون من شركات النفط ذات كفاءة عالية[٤].

كان قرار الحكومة الليبية بإصدار قانون المعادن وعدم الإسراع بوضع قانون البترول يعود للأوضاع المضطربة التى سادت عالم النفط فى خمسينيات القرن العشرين، وإلى أن عملية إعداد قانون شامل للنفط قد يستغرق وقتًا طويلاً ومشاورات معقدة مع حكومات الولايات فى ظل الدستور الاتحادى [٥].

وبموجب قانون المعادن حصلت تسع شركات نفط عالمية على تراخيص للعمل فى ليبيا، هى: موبيل أويل الكندية (Mobil oil Canada)، وشركة أسو ستاندرد الأمريكية (Esso Standard American)، ومجموعة شل الهولندية – البريطانية (Group Royal Dutch Shell)، وشركة توتال الفرنسية للبترول Total Francaise Co))، وشركة الزيت الأمريكية (Oil American Oversea Co) ، وشركة الزيت الليبية الأمريكية (Oil Libyan American Co)، وشركة أوسيس أويل (Oasis Oil Co)، (وشركة كونتنتال Continental Co)، وشركة نيلسون بنكر هنت الأمريكية (Nelson Banker Hunt American Co) [٦].

كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن تحصل لشركاتها على معاملة متميزة عرفت بحق الشركات الأولى بالرعاية، وذلك على بقية الشركات الأمريكية والأوروبية الأخرى فى ظل قانون المعادن، وذلك كونها قامت دون غيرها أثناء حقبة الإدارة البريطانية (١٩٥١-١٩٤٣م) فى ليبيا ببذل جهود كبيرة وإنفاق أموال كثيرة أثناء تنقيبها عن البترول، لكنها قوبلت بمعارضة شديدة من الشركات الأمريكية والفرنسية وشركائهما، ومن قبل رئيس الوزراء محمود

المنتصر ووزير ماليته على نور الدين العنيزى [٧].

وقد برر المعارضون لتطبيق مبدأ الأولوية سبب رفضهم إلى أن هذا الأمر سينطوى على مخاطر كبيرة تضر بمصالح ليبيا؛ كونه سيقضى على التنافس بين الشركات ويمنح امتياز التنقيب عن النفط للشركات البريطانية دون سواها، مما يسفر عن وقوع أغلب المناطق النفطية الليبية بيد شركة أو شركتين كما هو الحال بالنسبة لشركة نفط العراق، وشركة أرامكو بالمملكة العربية السعودية [٨].

ولتزايد نشاط شركات النفط، تم إصدار قانون البترول فى أبريل ١٩٥٥م[٩]، وقد وافقت الحكومة عليه كونه يحمل العديد من المميزات لإغراء هذه الشركات حتى تُقبل على استثمار أموالها فى عمليات التنقيب[١٠]، كما حدد القانون الحد الأقصى لعدد العقود ومساحات المناطق ووضع قيودًا على حرية الشركات، تتمثل فيما عرف بشرط التخلى التدريجى، حيث يُلزم هذا الشرط الشركة المالكة بتخفيض المساحات المنوطة لها على ثلاث مراحل متعاقبة[١١] بهدف حث الشركات الممنوحة عقود امتياز على القيام بعمليات الاستكشاف وعدم تجميد مناطق نفطية دون بذل جهود حقيقية، مما مكن الحكومات الليبية من استرداد أجزاء مهمة من قطاعها النفطى، وإعادة التصرف فيها بمنحها لشركات نفطية جديدة [١٢].

ولتنفيذ القانون تم تشكيل لجنة البترول، وهو ما تم بعد التشاور مع ولاة الأقاليم، فتم تعيين أنيس القاسم رئيسًا لهذ اللجنة ومحمد السيفاط عن ولاية برقه، والطاهر الشبتى عن ولاية طرابلس وأبو بكر أحمد عن ولاية فزان، وقد صدر مرسوم ملكى بتعيين هؤلاء فى ٢١ مايو ١٩٥٥م حتى تكون هذه اللجنة مستعدة لتطبيق القانون عقب دخوله حيز التنفيذ [١٣].

أخذ قانون البترول عام ١٩٥٥ بسياسة الباب المفتوح والتنافس الحر بين الشركات، وأن تكون المفاضلة بينها قائمة على اعتبارات اقتصادية محضة دون التأثر بالعوامل السياسية، كما ميز القانون بين مرحلتين لأعمال الشركات؛

الأولى وهى التنقيب، والثانية وهى امتياز الاستغلال، وعليه تسابقت اثنتا عشرة شركة أجنبية على امتياز التنقيب مثلت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا [١٤].

ولتنظيم عمليات منح عقود الامتيازات تم تقسيم ليبيا لعدة مناطق رئيسة؛ الأولى تغطى الجزء الغربى من البلاد وهى ولاية طرابلس الغرب، والثانية تضم ولاية فزان، والثالثة وهى ولاية برقه وتم تقسيمها لجزئين أحدهما يضم المنطقة الواقعة شمال خط ٢٨ درجة، والآخر يشمل المنطقة، الواقعة جنوب هذا الخط[١٥].

وباكتشاف النفط فى الصحراء الكبرى بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية[١٦] ابدت تلك الشركات اهتمامًا مجددًا بالحصول على امتيازات على إمتداد تلك الحدود مع نهاية عام ١٩٥٦م، وكانت شركة بترول الأنجلو سكسون[١٧] هى أول من تقدم للحصول على امتياز فى هذه المنطقة تبعها شركات أخرى[١٨].

وخلال أبريل ١٩٥٧م كانت كلٌّ من طرابلس وبرقه وتحديدًا شمال خط عرض ٢٨ تُغطيها الامتيازات باستثناء مساحة كبيرة بالقرب من الحدود المصرية، أما غالبية الطلبات الخاصة بالحصول على امتيازات فكانت من نصيب فزان، حيث كانت مدفوعة بلا شك بدرجة كبيرة بالاكتشافات الحديثة فى الجزائر، وكذلك إلى ما تم اكتشافه من غاز طبيعى فى المنطقة ذاتها أثناء عمليات البحث عن المياه[١٩]، وخلال السنوات الثلاث التى تلت صدور قانون البترول تم منح ما يقرب من ١٧١ امتيازًا لعدد من الشركات غطت خمسة وخمسين بالمائة من مساحة الأراضى الليبية[٢٠].

كان التسابق حول الحصول على امتياز التنقيب فى ليبيا من قبل الشركات الأجنبية راجعًا لسببين؛ الأول اقتصادى يتمثل فى رغبة تلك الشركات فى تنويع مصادر إمدادها فى ظل تأميم النفط الإيرانى أوائل خمسينيات القرن العشرين، فضلاً عن جودة النفط الليبى وخلوه من المواد الكبريتية، وقربه من

الأسواق الأوروبية[٢١]، والثانى سياسى يتمثل فى إيقاف تيار القومية العربية من الاندفاع نحو الشمال الافريقى من ناحية مصر، والخوف من تأثير ثورة الجزائر على الشعب الليبى من ناحية الغرب[٢٢].

وبالعثور على النفط فى ليبيا عام ١٩٥٩م [٢٣]، بواسطة شركة إسو استاندر فى حقل زلطن جنوب خليج سرت[٢٤] تهافتت شركات النفط للحصول على العديد من امتيازات التنقيب عن البترول فى ليبيا [٢٥]، وبتزايد إنتاج النفط فى ليبيا ازدادت الشركات الأجنبية العاملة فيها، إما شركات تعمل بشكل منفرد أو أخرى تعمل بالشراكة مع شركات أخرى، وفى أوائل فبراير ١٩٦٣م رصدت الوثائق البريطانية أسماء هذه الشركات، فجاءت كالتالى؛ أولاً- الشركات التى تعمل بالشراكة:

اسم الشركة العاملة	شركات تعمل بشراكة
Esso Sirte	Jersey Standard Libyan American W.R.Grace
Libyan American	Libyan American W.R.Grace Montecatini
Mobil Oil of Canada	Mobil Gelsenberg
Oasis Oil Libya	Amerada Continental Marathon
Texaco Overseas/ California Asiatic	Texaco Overseas California Asiatic
BP Exploraion	BP Nelson Bunker Hunt
Libyan Atlantic	Atlantic Phillips
Ausonia Mineraria	Ausonia Mineraria DEA SNPA
DEA/Wiag Libya	DEA Wintershall
Elwerath Oil Libya ([٢٦])	Gewerkschaft Elwerath DEA Wintershall

ثانيًا- شركات تعمل بشكل مستقل:

اسم الشركة العاملة	شركات تعمل بشكل مستقل
Pan American Libya Oil	Pan American
Esso standard Libya	Jerscy standard
Nelson Bunker Hunt	Nelson Bunker Hunt
Gulf Oil of Libya	Gulf
Phillips Petroleum Libya	Phillips
BP Exploration	BP
Libya SheLL	Royal Dutch Shell
Compagnie des Petroles Total	CFP
Compagnia Ricerche Idrocarburanti (27)	ENI

يتضح مما سبق، أن هناك العديد من الشركات ذات الجنسيات المختلفة التى كانت تعمل فى ليبيا بحثًا عن النفط حتى عام ١٩٦٣م، لكن غالبيتها كانت من الولايات المتحدة الأمريكية، وربما يعود ذلك إلى رغبة واشنطن الشديدة فى توسيع أنشطتها الاقتصادية، ومن ثم زيادة نفوذها فى ليبيا حيث كان واحدًا من أهم الأدوات التى استخدمها الاستعمار لتحقيق أهدافه، فضلاً عن القدرة المالية للشركات الأمريكية، فى حين كانت الشركات المنتمية للدول الأجنبية الأخرى قد أخذت عددًا من الامتيازات بقدر ما تسمح بها مواردها، فضلاً عن عدم إغفال أثر التطورات الخارجية، فعلى سبيل المثال لعبت الثورة الجزائرية ضد فرنسا دورًا مهمًّا فى عزوف الحكومة الليبية عن تطوير علاقاتها الاقتصادية مع باريس، بل والعمل على التضييق على الاستثمارات الفرنسية فى ليبيا، حتى أن الأخيرة قامت بمنح امتيازٍ واحدٍ فقط للتنقيب عن البترول داخل أراضيها تمثل فى شركة توتال للبترول.

وفى هذا السياق، يذكر البعض أن مرد سيطرة الشركات الأمريكية على الامتيازات النفطية فى ليبيا على غيرها من شركات الدول الأخرى يعود إلى

انتهاء صراع الشركات والاحتكارات الدولية على النفط، وذلك بسبب بروز الاستعمار الأمريكي بروزًا طاغيًا[٢٨].

على أيه حال، ساهم اكتشاف النفط بليبيا فى تنميتها اقتصاديًّا، حيث قلص من اعتمادها على المساعدات الخارجية وتحديدًا الأمريكية والبريطانية[٢٩]، وعزز من استقلالها، وحررها من تبنى بعض السياسات التى كانت تُملى عليها[٣٠].

ثانيًا- المعوقات التى واجهت شركات النفط فى ظل النظام الاتحادى:

بموجب الدستور الليبى الصادر عام ١٩٥١م تم الاتفاق على العمل بالنظام الاتحادى فى ليبيا، والذى ضم ثلاث ولايات هى: برقة وطرابلس وفزان، وعليه انقسمت السلطات فى ظل ذلك النظام وتعددت[٣١]، علاوة على ذلك كانت كل ولايه من هذه الولايات تتمتع بدستور خاص بها يعرف باسم "القانون الأساسى"، وعلى رأس كل ولاية والٍ يتم تعيينه من قبل الملك، وإلى جانبه يوجد النظراء الذين يكونون المجلس التنفيذى للولاية [٣٢].

بدأت الشكوى من هذا النظام وعيوبه على يد أول رئيس للحكومة الليبية محمود المنتصر (١٩٥٤-١٩٥١) الذى لجأ للمحكمة العليا الاتحادية للفصل فى قضية تنازع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث[٣٣]، خاصة وأن المنتصر كان يميل إلى تدعيم السلطة الوطنية، وإضعاف سلطة الولاة، إذ كان يرى أن الوالى لا يمكن أن يكون ممثلاً للملك، وفى نفس الوقت خاضعًا لرقابة المجلس الإقليمى، لذا اقترح أن تتم عملية تعيين الولاة وعزلهم بواسطة رئيس الوزراء[٣٤].

استمرت هذه الشكوى فى عهد رئيس الحكومة التالى مصطفى بن حليم (١٩٥٤-١٩٥٧م)، فذكر أنه نظام هدف من خلاله مؤيدوه إلى تكريس العجز المالى للدولة الليبية حتى تضطر للاستجداء دائمًا، فضلاً عن تثبيت دعائم النزعات الإقليمية وتغذيتها، وتفتيت وحدة الشعب الليبى وإلهائه بقضايا

الخلافات الدستورية للحيولة دون التطلع لقضاياه الوطنية والعربية، علاوة على التكاليف المالية الباهظة الذى يتطلبها نظام مكون من وزارة وأجهزة اتحادية مع برلمان من مجلسين وثلاثة مجالس تنفيذية للولايات وثلاثة مجالس تشريعية وولاة ثلاثة وأجهزة إدارية للولايات(٣٥).

وبالتوازى مع ما كانت تعانيه الحكومات الاتحادية من جراء هذا النظام، عانت شركات النفط الأجنبية بليبيا أيضا، وذلك منذ أن شرعت عام ١٩٥٦م فى التنقيب عن البترول فى البلاد، إذ كان على هذه الشركات بحكم نشاطها أن تتعامل مع عدد من الجهات؛ الحكومة الاتحادية عبر" لجنة البترول ثم وزارة شئون البترول" وحكومات الولايات الثلاث بأجهزتها المحلية، مما وضع أمامها الكثير من العراقيل الإدارية وكلفها الكثير من الجهد والوقت والمال (٣٦).

زاد من صعوبة ذلك، أن المادة الثامنة والثلاثين من الدستور الاتحادى قد وزعت الاختصاصات فيما يتعلق بعدد من الأمور ومنها؛ الثروة الطبيعية كالبترول بين الحكومة الاتحادية والولايات فعهدت تلك المادة للحكومة الاتحادية باختصاص التشريع والإشراف على تنفيذه، فى حين عهدت للولايات باختصاص التنفيذ(٣٧)، مما أدى إلى وجود تضارب فى الآراء وظهور البيروقراطية، بل وأضفى إلى ازدواجية لا مبرر لها، وفتح آفاقًا جديدة لكل أنواع الاستغلال، مما أسفر عن وجود العديد من المشاكل فى وجه شركات النفط(٣٨).

هذا التداخل الواضح فى الصلاحيات فى ظل النظام الاتحادى أضفى مزيدًا من القلق لدى شركات النفط الأجنبية، حيث أصابها بحالة من الضبابية وعدم الوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية التى أعلنتها الحكومة الوطنية، علاوة على ما سبق لم تكن الحكومة الاتحادية تمتلك بنية تحتية لنقل النفط إلى الساحل، وقد تطلب هذا الأمر تعاونًا من قبل الولايات؛ لأن خطوط الأنابيب كانت تحتاج إلى عبور حدودها، لكن ذلك لم يكن أمرًا سهلاً، بل أوجد الكثير من المتاعب والمشاكل، بسبب عدم التنسيق بين الولايات(٣٩).

فعلى سبيل المثال، وجدت شركات النفط الأجنبية وتحديدًا الأمريكية[٤٠] منها صعوبات من حكومة ولاية برقة أثناء قيامها بمد أنابيب البترول من بعض الحقول الواقعة فى ولاية برقه إلى موانئ بتروليه تقع داخل حدود ولاية طرابلس[٤١].

يرجع البعض سبب عدم التنسيق بين الولايات إلى التنافس فيما بينها، إذ اعتبر أهالى برقة أنفسهم هم أصحاب الريادة وقاموا بدور بارز فى طرد الإيطاليين، فى حين اعتبر أهالى طرابلس أنفسهم مصدر الرخاء والثروة والعلم فى البلاد، وأن ميزانية الدولة مبنية عليهم، رغم ذلك يحصل أهالى برقة على الوظائف القيادية كالجيش والجمارك وغيرهما [٤٢].

كما واجهت هذه الشركات عمليات ابتزاز عند سعيها للحصول على بعض الامتيازات للتنقيب عن البترول، وقد ظهر ذلك خلال الملابسات التى صاحبت تكليف الشركة الليبية الأمريكية للبترول بعقد امتياز للتنقيب عن البترول فى منطقة جردس العبيد الواقعة شمال شرقى ولاية برقة، والواقع أن ما ذكرته الشركات الأجنبية بشأن ما تم مع هذه الشركة وجد أصداءه فى الخارج، والتى أكدت أن المصالح الشخصية هى التى كانت تقود عمليات الاختيار، وأن العديد من الشركات الأجنبية كانت تقبل على مضض المناطق التى تخصص لها[٤٣]، فى حين مُنعت بعض الشركات من الحصول على الامتيازات كونها لم تساير كبار المسئولين الليبيين فيما يطلبونه، وهو ما أكدت عليه شركة دى آرسى (D Arcy) البريطانية بأنها فشلت فى الحصول على امتياز كبير للتنقيب بالقرب من الحدود المصرية الليبية بسبب رفض القائمين على تلك الشركة تقديم رشوة[٤٤].

علاوة على ذلك كان يتم التراجع عن امتيازات قد مُنحت لهذه الشركات سابقًا، مما يضفى إحساسًا بعدم الثقة من قبل هذه الشركات تجاه الحكومة[٤٥]، وقد تجلى ذلك عندما أرسلت لجنة البترول بمنشور للشركات الأجنبية فى ١٥ يونيو ١٩٥٧م، أكدت فيه أن المناطق التى طُرحت فى منطقة فزان ليتم

المفاوضة عليها لن تُفعل، مما أوحى إلى الشركات أن الحكومة الليبية قد عدلت رغبتها بهدف خداع الشركات الكبرى(٤٦).

كما تعرضت الشركات لمشكلة أُخرى تمثلت فى المطالبة بتشكيل نقابات عمالية، وكانت البداية بتقديم العاملين بشركات النفط طلب لمكتب العمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس فى الأول من ديسمبر ١٩٥٧م للسماح لهم بتأسيس نقابة للعاملين فى شركات البترول، وقد أدى هذا المطلب إلى إثارة المخاوف بين مسئولى هذه الشركات خشية أن يؤدى تأسيس هذه النقابة إلى مزيد من المتاعب، وبخاصة فيما يتعلق بدعوى التمييز بين الليبيين الذين يمارس بحقهم لصالح جنسيات أُخرى وشكاوى الفصل التعسفى والمطالبات القضائية بالتعويض، حيث كانت تلك المشاكل أحد أهم المعوقات التى كانت تعانى منها الشركات مع لجنة البترول والتى أوجدها النظام الاتحادى بليبيا، وكذا مكاتب العمل فى حكومات الولايات، وبالفعل أدى نشاط تلك النقابة فيما بعد إلى طرد عدد من الأجانب العاملين فى شركات البترول(٤٧).

مثلت تلك النقطة أهمية كبرى لدى الشركات الأجنبية ولحكومات دولها، إذ كانت تخشى من أن يتم استخدام هؤلاء العمال للضغط على هذه الحكومات بهدف تحقيق مكاسب معينة أو يكونون نقطة الانطلاق التى ينطلق منها المعسكر الشرقى وعلى رأسه الاتحاد السوفييتى، إذا ما ولت ليبيا وجهها بعيدًا عن الغرب .

كما ارتبطت تلك المعوقات التى نجمت عن النظام الاتحادى فى ليبيا بعامل آخر لا يمكن إغفاله، ألا وهو نمو الروح الوطنية الليبية، خاصة وأن الشعور لدى الليبيين كان كبيرًا بأن شركات البترول تقوم باستغلال ثرواتهم بدلاً من النظر إليها على أنها تقوم بتطوير الاقتصاد الليبي، وأن هذه الشركات كانت على درجة عالية من الثراء تُمكنها من تحمل أى شئ(٤٨).

ففى اللقاء الذى تم بين ممثلى الحكومة الاتحادية وممثلى الشركات الأجنبية بطرابلس فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٩م، ذكر وزير العمل والشئون

الاجتماعية الليبى أن بعض الشركات كانت تدفع رواتب معقولة، فى حين كانت الغالبية منها تدفع القليل جدًّا، مما دفعه للمطالبه بوضع حد أدنى للأجور لأن هذا الأمر سيضمن إلى حد ما درجة من العدالة الاجتماعية للعمال فى هذا المجال، وأضاف أن هناك تنوعًا واختلافًا كبيرًات فيما تقدمه الشركات من طعام إلى الليبيين وبين ما يقدم للايطاليين وغيرهم من العمالة الأجنبية(٤٩).

وعليه ذكرت شركات البترول أن الحد الأدنى للأجور هو ٢٥ قرشا فى اليوم، لكنها لم تقدم أية مقترحات لتعديل ذلك، الأمر الذى أغضب الممثلين الليبيين فأكدوا أن شركات البترول غير متعاونة، وأنه لو لم تقم هذه الشركات بوضع حد أدنى مُرْضٍ للأجور، فسوف تتخذ الحكومة الاتحادية خطوات لوضع حد أدنى سواء رضيت تلك الشركات أم لا(٥٠).

ومع عدم قيام الشركات باتخاذ أية خطوة فى هذا الشأن، تدخلت الحكومة فى حدود الصلاحيات التى خولها لها قانون العمل ورفعت الحد الأدنى للأجور من ٢٥ قرشًا فى اليوم إلى ٤٢ قرشًا وتابعت تطبيق هذا الأمر بكل دقة(٥١).

وفى إطار ذلك، علل البعض سبب قيام الحكومة الليبية بالتدخل فى تعديل قيمة أجور العمال لدى الشركات الأجنبية إلى اعتماد هذه الحكومة على سند قانونى، وإلى إحساسها بأنها أصبحت تمتلك سلاحا قويا يتمثل فى النفط، مما يجعلها فى وضع تفاوضى أقوى وأفضل، علاوة على اندثار الدعم الذى كانت تحظى به شركات النفط ومن ورائها دولها من قبل قطاع كبير من الشعب الليبى الذى كان يرى أن سبب الرضوخ لهذه الشركات قد زال بظهور النفط، وبالتالى عدم اعتماد بلادهم بصورة كبيرة على المساعدات المالية الغربية(٥٢).

الجزء الأكبر من المعوقات التى كانت تواجهها شركات النفط الأجنبية فى ليبيا والناجم عن جهود السلطات الاتحادية فى ليبيا هى محاولة ذلك النظام تليبب صناعة البترول، إذ كان القائمون على هذا النظام يؤمنون بأن الليبيين فى تلك الفترة يستطيعون شغل أية مناصب أو وظائف، وأنهم لا يحتاجون سوى

أن يُمنحوا فرصة وفقط، وتؤكد هذه الشركات أن الكيفية التى تؤدى بها سياسة التليب والإجراءات المنبعثة عنها ستؤدى إلى الكثير من عمليات التعطيل، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة عمليات شركات البترول(٥٣).

زد على ذلك، مطالبة ممثلى الحكومة الاتحادية للشركات بأن يتم تعيين العمال من خلال مكاتب العمال فى الأقاليم وليس عبر عدد من المقاولين؛ لأن هذا الأمر يُعد غير قانونى، علاوة على أن العمل بنظام المقاولين لن يضمن التوزيع العادل للتوظيف عبر الأقاليم، وشدد ممثلو الحكومة على ضرورة إبلاغ مكتب العمل أولا إذا ما توافرت أماكن شاغرة لديهم حتى يتم ملء هذه الأماكن الشاغرة من داخل ليبيا إذا ما أمكن ذلك(٥٤)، وأضاف أنه لن يتم الموافقة على استخدام أى أجنبى إلا فى حالة عدم وجود من يستطيع من العمال الليبيين القيام بالعمل المراد استدعاء الأجنبى للقيام به(٥٥).

تواكب ذلك مع الأموال الكبيرة التى كانت تنفقها هذه الشركات؛ كالرواتب والسكن والنقل والمياه وعلى السلع التى كان يتم استيرادها، فضلاً عن الإيجارات التى كانت تُدفع مقابل الامتيازات السنوية الخاصة بمناطق التنقيب(٥٦).

وبتزايد إنتاج النفط فى ليبيا، ازداد موقف الحكومة الاتحادية بأجهزتها المختلفة تصلبًا تجاه شركات النفط الأجنبية، حتى إن حكومة عبد المجيد كعبار (١٩٦٠-١٩٥٧م) أظهرت رغبة قوية فى ممارسة مزيد من التدخل فى شئون البترول، وذلك بإصدارها لقانون اتحادى فى ٢٤ مايو ١٩٦٠م يحظر على غير الليبيين شراء أو امتلاك العقارات فى ليبيا، وإصدار قوانين تحد من استقدام الأجانب للعمل بليبيا، وقصر شغل وظيفة ضابط الاتصال بالشركات الأجنبية على الليبيين وحدهم دون سواهم، وإصدار لوائح جديدة لفرض رسوم جمركية على واردات هذه الشركات، فضلاً عن دعوة البرلمان للحكومة لممارسة مزيد من الرقابة على عمليات التنقيب عن البترول فى البلاد(٥٧).

على ما يبدو أن هذا التحرك جاء نتيجة للهجوم الذى شنته الصحافة

الليبية على شركات النفط الأجنبية العاملة فى البلاد، حيث ذكرت أن هذه الشركات تُسبب الكثير من الفوضى وتُعرض الاقتصاد الليبى للخطر، وتساءلت لماذا لا يوجد ليبى واحد فى إدارة هذه الشركات؟، ولماذا نجد جميع من يعملون بها من الأجانب؟ وعليه فإن نشاط هذه الشركات يثير الكثير من الريبة والشك(٥٨).

وفى عهد حكومة محمد عثمان الصيد (١٩٦٣-١٩٦٠م) توالت القرارات التى مثلت عقبات كبيرة أمام شركات النفط منها؛ إصدار وزير الاقتصاد الوطنى فى نوفمبر ١٩٦٠م قرارًا بعدم جواز إعطاء تراخيص لأية شركات أجنبية للقيام بأعمال الحفر قبل الحصول على إقرار كتابى من هذه الشركات بعدم وجود مؤسسات ليبية قادرة على تنفيذ هذه الأعمال، كما نص القرار على منح الأولوية فى كافة هذه الأعمال للشركات التى يوجد بها ليبيون من بين شركائها أو فى عملياتها(٥٩).

علاوة على ما سبق، كلف عثمان الصيد فى ٢٥ يناير ١٩٦١م خليفة موسى مدير عام الجمارك بإعداد لائحة بالسلع والمعدات التى كانت تستوردها الشركات الأجنبية والتى لم تكن تدفع عليها رسومًا جمركية، وعقب حصرها تم إصدار قرار بتحصيل الرسوم عليها، مما أدى إلى تذمر شركات البترول والمطالبة بوقف هذا القرار، وهددت إذ لم يتم تنفيذ مطالبها، فستقوم بوقف أعمالها والانسحاب من ليبيا(٦٠).

كما شرع النظام الاتحادى من خلال رئيس الوزراء عثمان الصيد فى الاستعانة بعدد من الخبراء فى مجال النفط وكان تعيينهم مثار تساؤلات واسعة فى دوائر شركات البترول، ومن هؤلاء نديم الباجه جى(٦١) المستشار البترولى للحكومة الليبية ووزير البترول العراقى الأسبق، والخبير النمساوى فرانك هندريكس (Frank Hendryx) الذى كان على صلة قوية بعبد الله الطريقى(٦٢) وزير النفط السعودى السابق(٦٣)، كما أصدر عثمان الصيد تعديلات جديدة عبر مرسومين أحدهما فى يوليو والآخر فى نوفمبر من عام ١٩٦١م نصت

على حصول ليبيا على ٥٠ بالمائة من عائدات البترول بدلاً من نسبة ٣٠ بالمائة التى كانت تحصل عليها[٦٤]، وأن تتم مراقبة الشركات مراقبة دقيقة، ومتابعة حساباتها بواسطة هيئة محاسبة قانونية أسوة بما هو قائم فى الدول العربية المنتجة للبترول[٦٥].

وإزاء ذلك أبدت شركات النفط عدم رضاها على هذه القوانين، وأكدت أنها تحمل فى طياتها الكثير من المثالب لها، لكن فى ظل الإصرار من قبل الحكومة الليبية على تطبيق هذه القوانين وعدم القبول بأية تنازلات بشأنها رضخت هذه الشركات لقبولها[٦٦].

على ما يبدو أن إصرار الحكومة الليبية على تطبيق هذه التعديلات الخاصة بالبترول وعدم انصياعها لرغبات الشركات كان عائدًا إلى ما أُثير داخل مجلس النواب الليبى، وكذلك الرأى العام حول أهداف تلك الشركات والامتيازات التى حصلت عليها فى ظل قانون عام ١٩٥٥م، فقد طالب العديد من النواب الحكومة بضرورة مراقبة أعمال شركات النفط الأجنبية والحد من امتيازاتها؛ لأنها شركات استعمارية تسعى فى المقام الأول لتحقيق مصالحها، وأن تجعل الشعب الليبى مثقلاً بالديون والقروض حتى يتبع غيره، علاوة على أن ليبيا كانت حديثة العهد بهذا الأمر كونها كانت من أواخر الدول التى اكتشف بها البترول، وبالتالى يجب دراسة أية خطوة خاصة بالبترول دراسة وافية[٦٧].

وفى أواخر عام ١٩٦١م تم إنشاء وزارة لشئون البترول أُسندت مهامها إلى فؤاد الكعبازى بدلاً من لجنة البترول[٦٨]، لكن استمرار الهيئتين قائمتين أوجد قلقًا كبيرًا لدى شركات البترول، حتى إن النائب على مصطفى المصراتى طرح هذا الأمر داخل مجلس النواب عبر تساؤله ما اختصاصات لجنة البترول الآن بعد إنشاء وزراة البترول؟، وأضاف أليس من المنطقى إلغاء هذه اللجنة أو على الأقل ضمها تحت وزارة البترول لضمان سير العمل وتنسيقه، لأن بقاء هذه اللجنة بعد إنشاء وزارة البترول يمنحها حيثية قانونية ولكن ليس لها حيثية

موضوعية، لأن الشئون المتعلقة بها هى الشئون المتعلقة بالوزارة، وبالتالى فهما اختصاص واحد تتنازعه جهتان لكل منها مكاتبها وموظفوها وإداريوها ..إلخ، واختتم أن شركات البترول ذاتها مضطربة بين اللجنة والوزارة، ولها العذر فى ذلك فقد تضاربت أمامها الاختصاصات وتعددت الجهات[٦٩].

وفى أوئل عام ١٩٦٣م ازدادت المشاكل التى واجهت هذه الشركات، فعلى سبيل المثال سعت شركة البترول البريطانية فى يناير من عام ١٩٦٣م إلى إقامة محطة للبترول فى طبرق، وذلك عبر الطلب الذى قدمه ستيوارت (Stewart) إلى الملك إدريس السنوسى، لكن هذا الأمر قوبل بالرفض وقتذاك، نظرًا للإعتقاد بأن إقامة تلك المحطة ستلوث مياه الساحل، وذلك على الرغم من التأكيدات المتكررة بأن هذا المشروع يُعد مشروعًا حيويًّا لصالح الشعب الليبى [٧٠].

ثالثًا- آليات شركات النفط لإلغاء النظام الاتحادى:

نتيجة للمعوقات العديدة التى اعترضت نشاط شركات النفط الأجنبية فى ليبيا اتخذ مسئولوها آليات عدة للإطاحة بالنظام الاتحادى، تمثلت أُولى تحركاتهم فى إرسال العديد من المطالب للملك إدريس السنوسى بإلغاء هذا النظام، وإقناعه بأن الوحدة باتت ضرورية لمصلحة البلاد للاستفادة من ثرواتها النفطية على الوجه الأكمل، وأنه لا يوجد أى خطر يُهدد سلطات الملك إذا ما قام بهذه الخطوة [٧١].

توافقت هذه المطالب مع رغبات رئيس الوزراء مصطفى بن حليم الذى تبناها، بل وأفاض فى ذكر مآثر الوحدة ومساوئ النظام الاتحادى، وأوضح للملك أن الشكل الوحدوى سيوفر على الخزينة سبعمائة وخمسين ألف جنيه يمكن استخدامهم فى التنمية الاقتصادية[٧٢]، ولإقناع الملك بذلك عقد ابن حليم معه عدة اجتماعات فى طبرق فى يناير ١٩٥٥م بحضور أدريان بيلت والعديد من المسئولين الليبيين، لكن هذا الأمر قُوبل بمعارضة قوية من قبل البرقاويين الذين احتجوا على استبدال النظام الاتحادى بالوحدة، ومن قبل الديوان الملكى

مما أسفر عن عدم تجاوب الملك مع تلك الفكرة وقتذاك(٧٣).

يرجع البعض هذه الحماسة الشديدة التى انتابت مصطفى بن حليم وحمله لواء المطالبة بإلغاء النظام الاتحادى وتحقيق رغبات شركات النفط إلى علاقاته ببعض المسئولين الغربيين، ومشاركتهم فى بعض أعمال المقاولات داخل ليبيا، وهو ما يفسر سبب تقاربه منهم، وتصريحه بأن ليبيا لا تُرحب بالشيوعية الدولية، فضلاً عن اقتناعه بأن بلاده فى أمَس الحاجة للمساعدات الخارجية منها إلى الاندفاع فى المطالب القومية (٧٤).

امتلكت شركات النفط آلية أُخرى تجلت فى تأثير ما تتركه هذه الشركات من مردود على الميزانية الليبية، فتشير بعض التقديرات أن إجمالى المبالغ التى قامت شركات البترول بصرفها داخل ليبيا قُدرت بخمسة ملايين جنيه استرليني عام ١٩٥٦م، واثنا عشر إلى خمسة عشر مليونًا عام ١٩٥٧م، وعشرين إلى خمسة وعشرين مليونًا عام ١٩٥٨م، بالإضافة إلى ما كانت تحصلة الحكومة الليبية من ضريبة الدخل التى كانت تفرض على العاملين بهذه الشركات (٧٥).

علاوة على ذلك، قيام الشركات بممارسة العديد من الضغوط على الحكومات الليبية وذلك عبر حكومات دولها، فعلى سبيل المثال، طالب جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٨م من السفارة الأمريكية بليبيا سرعة التدخل لمعالجة هذه المشكلات التى تعانى منها شركات البترول الغربية والناجمة عن السياسات التى كان يمارسها الليبيون تجاهها(٧٦) .

ارتكنت شركات النفط الأجنبية أيضا على سلاح ذي أهمية كبرى ألا وهو أن هذه الشركات استوعبت عددًا ليس بالقليل من الليبيين الذين يعملون بها، ففى بداية عام ١٩٦٢م بلغ عدد العاملين الليبيين فى الصناعات البترولية فى ليبيا ستة آلاف ليبى وجدوا لقمة عيشهم إما بالعمل بشكل مباشر فى هذه الشركات أو بشكل غير مباشر فى أعمال تابعة للأنشطة البترولية، وبالتالى كانت تلك النقطة من الآليات التى استخدمتها الشركات للضغط على

الحكومات الليبية لتنفيذ مطالبها [٧٧].

كما قدمت شركات النفط فى ليبيا العديد من الشكاوى إلى محمد بن عثمان رئيس الوزراء الليبى موضحة فيها المصاعب الكبيرة التى تعانيها من جراء تعاملها مع الولايات الليبية، ومن تعدد جهات الاختصاص التى تدعى لنفسها حقًّا وحقوقا، واقترحت لتلافى مثل هذه الشكاوى أن يتم توحيد أجزاء المملكة الليبية رعاية لمصالحها ومصالح غيرها[٧٨].

لاقى هذا الاقتراح قبولاً واسعًا من قبل الجهات المسئولة، حيث وجدت فى تحقيقه هدفين؛ الأول إشباع رغبة الداعين للوحدة وبخاصة بعدما سرى تيارها واتسع، والثانى إرضاء شركات البترول التى أصبحت الممول الرئيس لليبيا باعتبارها صاحبة اليد الطولى فى تغيير معالم الحياة داخل المجتمع الليبى[٧٩].

وفى إطار تحقيق ذلك، أبلغ محمد بن عثمان الملك إدريس السنوسى بأن الوقت قد حان لإدخال تعديلات على الدستور ترمى إلى تعزيز دور الحكومة الاتحادية، والتقليل من سلطات حكومات الولايات، وقد وافق الملك على ذلك، لكنه آثر عدم التسرع فى اتخاذ أى قرار من شأنه أن يمثل مزيدًا من التوترات داخل ليبيا، وطالب بجعل الأمر سريًّا حتى يتم دراسته بشكل كامل ورصين[٨٠].

وأمام الضغط من قبل شركات النفط الأجنبية، قدم الصيد التعديلات المطلوبه للبرلمان بمجلسيه فى السابع من ديسمبر ١٩٦٢م، وقد انحصرت هذه التعديلات فى إشراف الحكومة الاتحادية على جميع الأمور التى تتولاها الولايات وتجريدها من كافة الاختصاصات التى منحها لها الدستور وجعلها فى سلطة الاتحاد الليبى وهى المادة المنوطة بنظام الشركات والامتيازات والاحتكارات والاستيراد والتصدير[٨١]، كذلك تضمنت التعديلات إلغاء المجالس التنفيذية فى كل ولاية واستبدالها بمجالس إدارية يرأسها شخص يكون مسئولاً أمام المجلس التشريعى بعد أن كان مسئولاً أمام الملك[٨٢].

وبإقرار هذه التعديلات أصبحت الحكومة الاتحادية تملك بيدها سلطات

ثلاث؛ التشريع والتنفيذ والتطبيق، فالمجلس التنفيذى فى الولاية أصبح مجلسًا إدرايًا والوالى لا يملك سلطة الإشراف على تنفيذ القوانين، وبهذا أصبح المجال مفتوحًا أمام شركات البترول التى عجت بها ليبيا لتباشر مهاما مع حكومة واحدة يسهل التعامل معها لا مع حكومات عدة يصعب العمل فى أجوائها(٨٣).

وفى هذا الصدد، يشير صلاح العقاد أن شركات البترول فى ليبيا استطاعت أن تؤثر على الحكومات الليبية بطريقة أقوى مما فعلته الجماهير طوال عدة سنوات، ولا شك أن هذه الشركات هى التى دفعت القصر إلى تقديم هذه المقترحات بتعديل الدستور حتى أُلْغِيَت المادة الثامنة والثلاثون من الدستور، لكنها تمت دون اتباع القواعد الدستورية، ويرجع العقاد سبب ذلك إلى السرعة التى كانت تحذوها حكومة عثمان الصيد لتلبية مطالب شركات النفط الأجنبية(٨٤)، خاصة بعدما أصبحت هذه الشركات المصدر الرئيسى الذى يمد ليبيا بالأموال(٨٥).

استمرت المطالبة من قبل الشركات بإلغاء النظام الاتحادى حتى مع تولى حكومة محيى الدين فكينى فى ١٩ مارس ١٩٦٣م، وقد وجدت تجاوبًا ورغبة واضحة من قبل رئيس هذه الحكومة الذى كان يسعى وبكل قوة للإطاحة بالنظام الاتحادى، نظرًا لما ترتب عليه من مشاكل، وقد وجدت تحركاته هذه قبولاً من قبل الملك إدريس السنوسى(٨٦).

هناك آلية أُخرى لا يمكن إغفالها استخدمتها الشركات للإطاحة بالنظام الاتحادى، ألا وهى تلويحها أكثر من مرة بوقف عملياتها أو الانسحاب إذا ما أحجمت الحكومات الليبية عن البحث عن خطوات سريعة لتعديل هذا النظام(٨٧).

صفوة القول: إن شركات النفط الأجنبية فى ليبيا قد تعددت وتنوعت آلياتها للإطاحة بالنظام الفيدرالى، فتارة كانت تتقدم بطلبات مباشرة لعاهل ليبيا أو لرؤساء حكومته لتعديل هذا النظام، وأخرى ارتكزت على مساندة دولها التى كانت تمد ليبيا بالمساعدات المالية، فضلاً عن قواعدها العسكرية، وثالثة

كانت تلوح بورقة الانسحاب وبمردودها على الميزانية الليبية، ورابعة بما خلقته من شريحة اجتماعية ما يهمها هو بقاء هذه الشركات وعدم المساس بمصالحها، بل والوقوف وراءها لتحيق كل ما تربو إليه.

رابعًا –المتغيرات التى ساعدت الشركات على إلغاء النظام الاتحادى:

دفعت مجموعة من المتغيرات فى إطار تحقيق شركات النفط لأهدافها فى إلغاء النظام الاتحادى فى ليبيا وتمثلت فى: طبيعة النظام، والوضع الاقتصادى والسياسى للدولة الليبية الاتحادية، وتأثير الشركات؛ أما ما ارتبط بطبيعة النظام؛ فيتمثل فى الصراع الذى دار بين أقاليمها، حيث أيد الطرابلسيون النظام الموحد وفضلوا استمرار العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(٨٨)، وأكدوا هم ومؤيدوهم أن النظام المركزى أكثر ملاءمة لليبيا لقلة سكانها وشدة تجانسها(٨٩)، فى حين دافع اقليمَا برقة وفزان عن الحكم الذاتى الإقليمى، مما أدى إلى وجود نظام فيدرالى فضفاض وهش يسهل القضاء عليه (٩٠).

وبشأن القائمين على هذا النظام، فقد كانت السياسة الليبية طوال خمسينيات القرن العشرين قائمة على تأكيد المصالح العائلية والفئوية والقبلية الضيقة، وهو ما أتاح لشركات النفط تنفيذ أهدافها ومخططاتها بكل سهولة(٩١)، فضلاً عن أن بعض القائمين على إدارة البلاد كانوا يسعون لتلبية مطالب الشركات الأجنبية وعدم اتخاذ أى قرار يضر بمصالحها، وذلك خشية من القواعد البريطانية والأمريكية الموجودة على الأراضى الليبية (٩٢).

علاوة على حاجة المسئولين الليبيين للحفاظ على استقلال بلادهم، وهو أمر مرهون بالدعم الغربى خاصة فى ظل المحاولات المستمرة من قبل الجمهورية العربية المتحدة للحصول على سيطرة جزئية أو كلية على ليبيا(٩٣).

وفى هذا الشأن، ذكرت صحيفة الديلى تليجراف أنه لو استطاعت الحكومة الاتحادية فى ليبيا كسب الثقة والحفاظ على التناغم والوفاق بين الولايات فى

ظل التدفق الهائل من الثروة النفطية لاستطاعت ليبيا أن تظهر كنموذج لأمة مستقره فى الشمال الأفريقى، وقد تُصبح إحدى أقوى الدول فى المنطقة، لكن التناحر بين الولايات أضر بها وضيع عليها تلك الفرصة(٩٤).

زد على ذلك، الضعف الشديد التى كانت تعانى منه على الصعيد الاقتصادى، وتحديدًا بعدما خفضت بريطانيا من مساعداتها لليبيا فى عام ١٩٥٨م فأعلنت أنها ستقوم بتقديم ٣٢٥٠ ألف جنيه ليبي لتغطية العجز فى الميزانية، وذلك فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٣م، فى حين أنها كانت تمد ليبيا وفقا للاتفاقية التى عقدت بينهما عام ١٩٥٣م (٩٥) بمبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه، وهو ما يعنى حرص الحكومة الليبية على تلبية رغبات شركات النفط لتغطية هذا العجز وعدم خسارتها(٩٦).

أما عن شركات النفط الأجنبية فى ليبيا، فقد مثلت محورًا رئيسًا فى الاقتصاد الليبى، وبخاصة بعد اكتشاف البترول عام ١٩٥٩م، وأصبحت ذات تأثير كبير ولاعبًا أساسيًّا على الساحة، ولم يكن ذلك لكونها تدر الكثير من الأموال وتسهم بشكل فعال فى تطور الاقتصاد الليبى وفقط، وإنما أيضا بسبب توجيهها لأمور السياسة الداخلية، وتحكمها فى الكثير من مجريات الأحداث وقتذاك(٩٧)، وتحديدًا بعدما قامت باستقطاب رأس المال المحلى لكى توسع من دعامتها الاجتماعية عن طريق البرجوازية الوطنية التى تربط مصيرها بصورة وثيقة بمصير الأعمال النفطية، فضلاً عن علاقاتها بالمتعهدين المحليين (٩٨).

وعليه أكد البعض أن شركات النفط الأجنبية كانت حريصة على خلق طبقة مترفة من الشعب الليبى بفتح المجال أمامها لجمع الأموال بسرعة وبطرق ملتويه، عبر إشراكهم فى مشاريع وأعمال لا يبذلون فيها الكثير من الجهد لكن يحققون من خلالها الكثير من الأموال، كما شجعت هذه الشركات الحكومات الليبية عبر المستشارين الأجانب وسفراء الدول الغربية بالإقدام على مشاريع كبيرة باهظة التكاليف دون دراسات علمية، الأمر الذى أوقع هذه الحكومات تحت رحمة الشركات وأفقدها قدرتها التفاوضية معها على تحسين شروط

الامتيازات المجحفة والمحافظة على الثروات النفطية فى بلادهم [٩٩].

أمر آخر كان على جانب كبير من الأهمية تمثل فى سيطرة شركات النفط الأجنبية على شحن النفط وتوزيعه وإحكام قبضتهم على تجارة النفط العالمية مدعومين بالقوة العسكرية من قبل حكوماتهم الوطنية، فأى حكومة كانت ترغب فى بسط سيطرتها على صناعة النفط فى بلادها تقف عاجزة عند بيع نفطها للخارج؛ لأن "الأخوات السبع" كانت تسيطر تقريبًا على كل خطوط التوزيع والتسويق[١٠٠].

وبذلك كانت ليبيا واقعة تحت ضغط مزدوج؛ ضغط عسكرى يتجسد فى القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية، وضغط اقتصادى يتمثل فى المساعدات التى تقدمها تلك الدول وشركات النفط الأجنبية العاملة بها [١٠١].

مُتغير آخر كان له دورًا مؤثرًا تمثل فيما خلفته شركات النفط من خلق وحدات اجتماعية هى وحدات المشاريع الصناعية النفطية التى تضم أفرادًا من قبائل متعددة، الأمر الذى أدى إلى خلق علاقات اجتماعية جديدة غير العلاقات القبليه التى تسعى إلى تكريس فكرة الولاء للقبيلة ورئيسها[١٠٢]. كما أن الثروة النفطية قد خلقت طبقة جديدة ذات مصالح اقتصادية يهمها فى المقام الأول وحدة البلاد، فالطبقة البرجوازية تفضل مجالا أوسع للنشاط الاقتصادى[١٠٣].

علاوة على أن الدعم الشديد الذى كانت تحظى به هذه الشركات من قبل حكومات دولها خاصة وأن تلك الحكومات كانت ترى فى تغيير الوضع فى ليبيا من الشكل الاتحادى إلى نظام الوحدة سوف يخدم مصالحها، خاصة وأن الملك سيظل موجودًا وهو القوة الرئيسية التى تؤيد الغرب وعلى علاقات جيدة به [١٠٤].

كما استغلت شركات النفط الاضطرابات والانقسامات التى عانى منها النظام الليبى، فمنذ أواخر خمسينيات القرن العشرين دار صراع حول تحويل

السلطة السياسية من القصر إلى المؤسسات الحكومية العامة، وكذلك قيام المتنافسين على السلطة بشن هجوم قوى على الحكومات الليبية باعتبارها فشلت فى الدفاع عن بعض القضايا العربية وتقديمها امتيازات عديدة للغرب، فضلاً عن حالة عدم الاتزان التى كانت تعانى منها السياسة الليبية فى ظل علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة وبالغرب وبالاتحاد السوفييتى(١٠٥).

أضف إلى ذلك ما تم فى أواخر عام ١٩٦٢م، عندما تعددت محاولات اغتيال الملك بسبب الصراعات الأسرية، ويدل على ذلك مقتل العقيد إدريس العيساوى فى ديسمبر من نفس العام، الأمر الذى دفع الملك لإنشاء قوات أمن خاصة تشبه إلى حد ما الحرس الأبيض السعودى(١٠٦)، كل هذه التطورات مثلت حقلاً خصبًا لشركات النفط فى ليبيا للقيام بالعديد من المناورات بهدف تحقيق أهدافها(١٠٧).

تزامن ذلك مع سعى السلطة الحاكمة لإعلان نظام الوحدة بسبب تخوفها من ازدياد إمكانية الولايات باتخاذ قرارات مستقلة لا تنسجم مع السياسة العامة للدولة، وذلك بسبب اكتفائها ماليا نتيجة ما حققته هذه الولايات من أموال من حصتها من موارد الحكومة الاتحادية ومن عائدات قانون البترول الصادر عام ١٩٥٨، حيث كان ينص على ١٥ بالمائة للحكومة الاتحادية و٧٠ بالمائة لتمويل خطة التنمية، و١٥ بالمائة للولاية التى يوجد البترول فى حدودها(١٠٨)، فضلاً عن أن أية محاولة من قبل الحكومة الاتحادية لزيادة نسبة الأموال المخصصة للتطوير مستقبلاً سوف تواجه بمعارضة كبيرة من قبل الولايات والتى ستعد ذلك انتقاصًا من حقوقها المالية وغيرها (١٠٩).

وكذلك الرغبة الواضحة من قبل قطاع كبير من الشعب الليبى يُطالب بإلغاء النظام الاتحادى باعتباره نظامًا باهظ التكاليف، والدعوة إلى إعلان الوحدة، باعتبارها نظامًا يخلق أمة ليبية يرتفع لديها الشعور الوطنى بدلاً من الشعور الولائى (١١٠).

يرجع البعض سبب التأييد الكبير لنظام الوحدة إلى تراجع المنافسة بين

ولايتى طرابلس وبرقه، ففى الماضى خشى زعماء برقة من أن يسيطر عليهم الطرابلسيون الأكثر عددًا وتقدمًا، لكن بعد اكتشاف البترول بكميات كبيرة فى برقه زال هذا التخوف، فأصبح لبرقه نفوذٌ اقتصاديٌّ كما كان لها فى الماضى نفوذٌ سياسيٌّ وروحيٌّ، ولم يعد البرقاويون عالة على الطرابلسين الذين يديرون أغلب المؤسسات الاقتصادية فى البلاد، وبالتالى زال هاجس البرقاويين من أن يسيطر الطرابلسيون على الحكومة فى حال إلغاء النظام الاتحادى(١١١).

خامسًا- شركات النفط الأجنبية وقرار إلغاء النظام الاتحادى:

جاءت الخطوة الرسمية الرئيسية فى سبيل إلغاء النظام الاتحادى فى ليبيا عندما اجتمعت اللجنة التشريعية الدستورية فى صباح يوم ١٥ أبريل ١٩٦٣م للنظر فى مشروع تعديل الدستور المحال إليها، وفور انتهاء الاجتماع أعلنت اللجنة ترحيبها بنظام الوحدة، وأكدت أن هذا الأمر سيحقق أملاً وطنيا طالما راود أفكار جميع المواطنين، وسيضع بذلك الأمور فى نصابها الصحيح فالأخذ بنظام الوحدة يعمل على تحديد المسئولية التى شاعت، ويبسط الإجرءات التى تعددت، ويركز الجهود التى تبعثرت(١١٢).

عقب ذلك، أعلن الملك إدريس فى ٢٦ أبريل ١٩٦٣م قرار إلغاء النظام الاتحادى فى ليبيا والعمل بنظام الوحدة، وأكد الملك ورئيس وزرائه أن تبنى نظام الوحدة لم يكن ابتكارا ليبيًّا، وأن ما تم من تغيير إنما هو نهاية طبيعية ومنطقية(١١٣)، فضلاً عن أن الوحدة ليست هى الغاية وإنما وسيلة تؤدى إلى تحقيق الإصلاح والتطور والتقدم(١١٤).

كان إلغاء النظام الاتحادى فى عهد وزارة الفكينى، وما تلاه من وحدة الحدث الأكثر أهمية فى النظام الملكى، حيث أدى الوضع الجديد إلى وجود جهاز دولة موحد يمسك بيده زمام الأمور بدلاً ما كان يتم تقاسمها من قبل الولايات، كما تم تغيير اسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى المملكة الليبية(١١٥).

أبدت شركات النفط ترحيبها بهذا التحول، إذ منح نظام الوحدة وكذلك الدستور الجديد الدولة الليبية سلطة رسمية وكاملة، وبخاصة للحكومة الوطنية فى جميع المعاملات المتعلقة بالشركات، مما يوفر على هذ الشركات الكثير من الوقت والجهد والمال[١١٦]، فبدلاً مما كانت تدفعه هذه الشركات من أموال وضرائب تفرضها عليها هذه الولايات فى مناطقها أصبح مطالب منها التعامل مع جهة واحدة ، فضلا عن إن إقامة الوحدة قد قضى على السلوكيات السلبية التى كانت تقابل الشركات والمتمثلة فى الفساد المالى وعدم الكفاءة وتغليب المصالح الشخصية على العامة[١١٧].

ولزيادة حرص الحكومات الليبية على خلق جو من الثقة لجذب رأس مال استثمارى، أعلنت عن سعيها فى إنشاء مجلس أعلى للبترول يقوم بمراقبة منح امتيازات جديدة والتعامل مع العديد من الأمور المتعلقة بصناعة البترول، وقد تألف هذا المجلس من وزير البترول يساعده أربعة وزراء ورئيس البنك الوطنى وثلاثة آخرون من ذوى الخبرة فى المسائل البترولية والتمويل والصناعات، ولم يتم ذكر إذا ما كان هؤلاء الأشخاص يحملون الجنسية الليبية أم لا، وهل سيكونون موظفين حكوميين أم أفرادًا عاديين؟[١١٨]

كما أعلن المسئولون فى ليبيا وقتئذ أن سياسة بلادهم تهدف إلى التعامل والتفاهم مع شركات النفط العاملة فى البلاد، والعمل على حل جميع القضايا الخاصة بها عبر المحافظة على حقوق الطرفين، فالهدف الرئيس أمام ليبيا هى العمل على حماية شركات البترول ومساعدتها لتعمل فى جو من الثقة بل وتشجيعها، وذلك عبر شق طرق جديدة، والعمل على توسيع موانئ طرابلس وبنغازى، وإجراء إصلاحات لموانئ طبرق ومصراتة وسوسة وغيرهم، فضلاً عن إقامة موانئ جديدة بالقرب من مدينة البيضاء، وأضاف المسئولون أن انتهاج مثل هذه السياسات مع شركات النفط سيعمل على توطيد وتعزيز أواصر الروابط معها، مما يزيد من فاعليتها ونشاطها[١١٩].

وبالفعل انعكست هذه التطورات على أداء شركات النفط الأجنبية العاملة

بها، حيث شهدت تلك الفترة تنافسًا واضحًا بين الشركات النفطية فى سبيل الحصول على امتيازات جديدة فى ليبيا مستخدمة كافة الوسائل والسبل لتحقيق ذلك حتى وصل الأمر إلى استخدام ما يعرف باسم الجاسوسية التجارية(١٢٠) بشكل واسع(١٢١).

وفى هذا الصدد يؤكد البعض أن الدافع الرئيس وراء إلغاء النظام الاتحادى وإعلان الوحدة لم يكن نتيجة رغبة سياسية قوية بقدر ما كان فى المقام الأول استجابة لشركات النفط وحاجة البلاد لتطوير ثرواتها وتحقيق التكامل بُغية تحسين أوضاعها الاقتصادية(١٢٢)، علاوة على إدراك المسئولين الليبيين أن ترحيب عدد كبير من سكان ليبيا بهذا التحول إنما جاء بسبب النفط، وما تدره هذه الشركات من أموال، حيث ولد النفط وعيًا ليبيًّا تخطى بمرور الوقت الولاءات والانتماءات القبلية والإقليمية(١٢٣).

على أية حال، ساهم هدوء العلاقات بين شركات النفط وبين النظام الليبى فى ظل نظام الوحدة فى زيادة عوائد الحكومة الليبية من البترول، فعلى سبيل المثال لم يتعد دخل الحكومة الليبية فى بداية تصدير النفط عام ١٩٦١م مائة ألف دينار سنويًّا جاءت من رسوم توزيع العقود وإيجارات المساحات المختلفة لتلك العقود، أما مع إقامة نظام الوحدة وسعى المسئولين الليبيين لتلافى أية معوقات أمام هذه الشركات زادت فاعلية إنتاج الأخيرة، وعليه وصلت عوائد الحكومة الليبية أواخر عام ١٩٦٣م ما يربو من سبعة ملايين ومائتى ألف دينار سنويًّا(١٢٤).

ألقت تلك التطورات بظلالها على اقتصاد ليبيا، فنتيجة لغزارة الإنتاج قامت الحكومة الليبية بتوظيف أرباحها فى العمل على تنمية ليبيا على كافة الصعد، ساعدها فى ذلك تمكنها من فرض الرقابه الإدارية على كافة الأمور المتعلقة بصناعة النفط (١٢٥)، حيث أكد المسئولون الليبيون أن صادرات النفط فى ليبيا ستتجاوز أربعمائة ألف برميل يوميًّا، وأن سبعين بالمائة من إيرادات النفط سيتم تخصيصها لمشاريع التمنية المُدرجة فى خطة التنمية الخمسية(١٢٦).

صفوة القول: على الرغم من أن الدول الأجنبية الكبرى هى التى أيدت بل وساهمت فى وجود النظام الاتحادى فى ليبيا، إلا أن الشركات التابعة لها، وبخاصة شركات النفط قد سعت إلى إلغاء هذا النظام، كونه نظامًا أقام أمامها الكثير من المعوقات والتى كادت أن تقضى على وجود هذه الشركات فى ليبيا، الأمر الذى دفع تلك الشركات لتقويض هذا النظام مستخدمة فى سبيل تحقيق ذلك آليات عدة، مستغلة الأوضاع التى خلفها ظهور النفط فى البلاد وعلى رأسها العناصر الليبية المنتفعة من وجود البترول، حيث أفرز ظهور النفط عن بروز شريحتين هما؛ الرأسماليين والعمال، وعليه فقد استغلت الشركات هذه التغيرات الاجتماعية إلى الدفع فى طريق إلغاء النظام الاتحادى حتى نجحت فى تحقيق مآربها فى أبريل عام ١٩٦٣م.

الخاتمة

- عانت ليبيا عقب استقلالها عام ١٩٥١م من صعوبات عدة، وبخاصة على الصعيد الاقتصادى نتيجة للممارسات التى اُنتهجت ضدها أثناء حقبة الاحتلال الإيطالى وفترة الإدراة البريطانية والفرنسية .
- سعت ليبيا لمعالجة أوضاعها الاقتصادية عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد، وحث شركات النفط الأجنبية للتنقيب عن البترول، وإغرائها بالعديد من المميزات وتحديد التزاماتها عبر إصدار العديد من التشريعات؛ كقانون المعادن ١٩٥٣م وقانون البترول عام ١٩٥٥م وتعديلاته.
- فى ظل إقرار الدستور الليبى الصادر عام ١٩٥١م على العمل بالنظام الاتحادى عانت شركات النفط الأجنبية معاناة شديدة، إذ حتم عليها هذا النظام العمل مع جهات عدة؛ كالحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بأجهزتها المحلية، مما وضع أمامها العديد من العراقيل الإدارية وكلفها الكثير من الجهد والوقت والمال .
- استخدمت شركات النفط الأجنبية فى ليبيا آليات عدة للإطاحة بالنظام

الاتحادى، تمثلت فى مُطالبة الملك إدريس بتعديل هذا النظام أو بالضغط عبر حكومات دولها، أو التلويح بالانسحاب، متكئة على ما خلفته من آثار كخلقها لشريحة من المجتمع كل ما يهمها العمل على إرضاء هذه الشركات وإزاحة المعوقات من أمامها، فضلاً عن مردودها المادى.

- ساهم اكتشاف النفط فى ليبيا عام ١٩٥٩م فى تزايد أعداد الشركات الأجنبية وتهافتها للحصول على العديد من الامتيازات، وذلك بسبب جودة النفط الليبى وخلوه من المواد الكبريتية على عكس ما كان يتم استخراجه من بلاد المشرق العربى، فضلاً عن قرب ليبيا من الأسواق الأوروبية، مما يوفر على هذه الشركات الكثير من الجهد والمال.
- استطاعت شركات النفط الأجنبية فى ليبيا فرض سيطرتها على عمليات الإنتاج والتسويق الخاصة بالنفط، ساعدها فى ذلك تهافت وتنافس الدول الأوروبية على شراء النفط الليبى، واستغلالها للامتيازات التى مُنحت لها من قبل الحكومات الليبية مستغلة افتقارها للخبرة .
- ترك اكتشاف النفط فى ليبيا عام ١٩٥٩م آثارًا عدة سواء على شركات النفط الأجنبية أو على المجتمع الليبى؛ فعلى صعيد الشركات ساهم فى زيادة قوتها عبر ما كانت تحققه من أرباح، أما عن المجتمع الليبى فقد ساهم النفط فى إحداث تغيرات واضحه على كافة الصعد سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .
- كان إلغاء النظام الاتحادى وإعلان الوحدة فى ليبيا عام ١٩٦٣م نجاحًا كبيرًا لشركات النفط الأجنبية العاملة بها، وبرهانًا واضحًا على قوة وقدرة هذه الشركات ليس فقط فى تحقيق أرباح اقتصادية، ولكن على تغيير أوضاع سياسية لدول تتمكن من خلالها من تحقيق أهدافها.
- أبدت شركات النفط الأجنبية فى ليبيا ترحيبًا كبيرًا تجاه إلغاء النظام الاتحادى وإعلان الوحدة حيث ساهم النظام الجديد فى تسهيل عمل تلك

الشركات ووفر عليها الكثير من الجهد والوقت والمال، مما أسفر عن زيادة إنتاجية هذه الشركات، وهو ما عاد بالطبع على الدولة الليبية فزادت إيرادتها بصورة واضحة وملموسة، مما ساعدها على توظيف هذه الأموال فى تنمية ذاتها عبر ما طرحته من خطة التنمية الخمسية.

الهوامش:

١ – محمد محمد المفتى: زمن المملكة: "تطور المجتمع الليبى ١٩٥١–١٩٦٩م، دار الكتب الوطنية، بنغازى، ليبيا، ٢٠١٢م، صـ ١٣٣؛ محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضى والحاضر " صفحات من التاريخ السياسى دولة الاستقلال الحقبة النفطية ١٩٦٣–١٩٦٩م"، " حكومة محى الدين فكينى ١٩مارس ١٩٦٣م– ٢٢ يناير ١٩٦٤م"، ج٢، المجلد ٤، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٦م، صـ٦٤؛ سامى حكيم: استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م، صـ ٢٠٦.

٢ – جمال حمدان: الجماهرية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة فى الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦م، صـ ٢٦٢.

٣ – اشتمل قانون المعادن الصادر عام ١٩٥٣م على خمس مواد؛ نصت الأولى على ملكية الدولة الليبية على المعادن الموجودة بأراضيها، بينما أوضحت الثانية كيفية تقديم الطلبات للتنقيب والاستثمار؛ أما الثالثة فتطرقت إلى حق صاحب التراخيص فى الدخول للأراضى المملوكة للغير عن طريق طلب يقدم للوالى، فى حين خولت المادة الرابعة الوالى بعد موافقة وزير المالية وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، أما الأخيرة فاختصت بالعقوبات على من يخالف القانون. راجع/ مضابط مجلس النواب الليبى: الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الثانى١٩٥٣م، مضبطة الجلسة ٣٠، بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦، صـ صـ ٦٦٣–٦٦٤؛ هند عادل إسماعيل النعيمى: سياسة ليبيا النفطية ١٩٥٥–١٩٧٤م، رسالة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٥م، صـ ٣٨.

٤ – شكرى غانم: النفط والاقتصاد الليبى ١٩٥٣–١٩٧٠م، معهد الإنماء العربى، بيروت، لبنان ، ١٩٨٥م، صـ ٢٠؛ مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسى" مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، لندن، ١٩٩٢م، صـ ٣١١.

٥ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ ٦٥.

– هند عادل إسماعيل النعيمى: المرجع السابق، صـ ٢٣؛ عبد الأمير قاسم كبة: المملكة 6 الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادى، دار الأندلس للنشر والتوزيع،

Hasan Karayam: Libyan American Relations 1951-1959 the Decade of Weakness, Ph.D Middle Tennessee State University, 2018,P 162.؛ ١٩٦٣م، صـ صـ ٩٠-٩١

٧ - محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ ٦٨؛ مصطفى أحمد بن حليم: المرجع السابق، صـ ٣١٢.

٨ - سحر جميل جبار: مصطفى أحمد بن حليم ودوره السياسى فى ليبيا ١٩٢١-١٩٥٧م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذى قار، العراق، ٢٠١٧م، صـ ٥٤.

٩ - الاتحاد، العدد ٧٠، السنة ١٩، بتاريخ ١٩٦٣/١/١١م.

10 - Ruth First: Libya the Elusive Revolution, Penguin African Library, 1974, P.187 ؛Mustafa Bakar Mahmud and Alex Russell: An analysis of libyas Revenue per barrel from crude oil upstream activities 1961-1993,Organization of the Petroleum Exporting Countries, September 1999,P. 217.

١١ - حُددت تلك المراحل الثلاث فى قانون البترول الصادر عام ١٩٥٥م كالتالى؛ المرحلة الأولى أن تقوم الشركة صاحبة العقد بتخفيضه إلى ٧٥ بالمائة من مساحته الأصلية، وذلك خلال الخمس سنوات الأولى ابتداء من تاريخ المنح، وبعد ثلاث سنوات أُخرى يتم تخفيضها للمرة الثانية إلى ٥٠ بالمائة من مساحتها الأصلية، وبعد عامين من ذلك أى بعد مرور عشر سنوات يتم تقليصها للمرة الثالثة إلى ٣٣ وثلث بالمائة بالنسبة للمساحة الأصلية. راجع مصطفى أحمد بن حليم: المرجع السابق، صـ ٣١٨؛ شكرى غانم: المرجع السابق، صـ ٣٥.

١٢ - محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ صـ ٧٨-٨٦.

١٣ - مصطفى أحمد بن حليم: المرجع السابق ، صـ ٣٢٦؛ F.O,371, Confidential, From J.H.A, Watson to Foreign Office, Note on Libyan Petroleum Concessions, June 5, 1957

١٤ - صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، صـ صـ ١٤٢- ١٤٣.

١٥ - مى فاضل مجيد الربيعى: المملكة الليبية فى عهد الملك إدريس السنوسى "الاستقلال- النظام الاتحادى- الدولة الموحدة " ١٩٥١-١٩٦٣م، دار الحكمة ، لندن، ٢٠١٩م، صـ صـ ١١٤-١١٥.

١٦ - الأهرام ، العدد ٣٠٠٥٠، بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠م، صـ ٥.

١٧ – تُعد شركة بترول الأنجلوسكسون أحد فروع شركة شل الهولندية البريطانية، وقد تأسست فى لندن عام ١٩٠٧م، وساهمت فى التنقيب عن البترول فى مناطق عديدة من الشرق الأوسط . راجع رغد سلامة عيادة العودات: التنافس البريطانى الفرنسى الألمانى على النفط فى العراق منذ ١٩٠٨ حتى ١٩٢٥م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، ٢٠١٢م، صـ٥٠.

18-F.O,371, NO.68 , Confidential, From British Embassy in Libya, Tripoli to Foreign Office,Oil In Libya, May23, 1957 .

19 – F.O,371, NO1530/57, Confidential, From British Embassy in Libya, Tripoli to Foreign Office, May16, 1957.

٢٠ – محمد رؤف مصطفى: تطور إنتاج البترول فى ليبيا ومستقبله، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة بنغازى، مجلد ٢، العدد الأول، ١٩٦٦م، صـ ٦؛ ئى . آ . ف . دى كاندول: الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ترجمة محمد عبده بن غلبون، لندن، ١٩٨٩م، صـ ١٢٩.

21- Fathi Saleh, Abusedra: A Simulation Model of Alternative Oil Management Policies for Libya, the Florida State University, PhD, 1976, P.30.؛ the New York Times, Jul 30, 1961.

٢٢ – محمد بن عبد الله السيف: عبد الله الطريقى صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧م، صـ صـ٣٦٦– ٣٦٧.

٢٣ – صلاح العقاد:المرجع السابق، صـ صـ ١٤٢– ١٤٣.

24 – The New york times, Aug 30,1964.

٢٥ – سالم على الحجاجى: ليبيا الجديدة: دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩م صـ ٢١٧؛ محمد محمد المفتى: المرجع السابق، صـ ١٣٩.

26 – F.O,371,Confidential,From Petroleum Press Service,Article on Oil Production in Libya " Moving Fast in Libyan, 20 February 1963.

27 – Ibid.

٢٨ – جمال حمدان: المرجع السابق، صـ ٢٥٩.

29 – Daily Telegraph, 10 Apr 1963.

30 – Hasan Karayam: Op.Cit,P 161.

٣١ – فى ظل الدستور الاتحادى كان الملك يقوم بتعيين وعزل رئيس وزرائه، كما كان رئيس الوزراء ومجلس وزرائه مسئولين دستوريًا أمام مجلس البرلمان الاتحادى والذى كان يتم انتخاب ٥٥ عضوًا منهم بشكل مباشر، كما أن هناك أيضا أعضاء مجلس الشيوخ وعددهم ٢٤ عضوًا نصفهم تم انتخابه بشكل غير مباشر من مُشرعى الأقاليم والباقين تم تعيينهم من قبل الملك، أما النظام القضائى فكان به محكمة عليا ويرأسها القاضى الأعلى. Inteligence Report, confidential, Visit of the Libyan Crown Prince October 16-24, 1962, Country Background Paper, October 1962.

٣٢ – عبد الرضا الطعان: أثر النظام القبلى فى نشأة النظام الفيدرالى فى ليبيا، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٢، العدد ٣،٤، ١٩٧٠م، صـ صـ ٣٤١–٣٤٣.

٣٣ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ٢٧٦.

٣٤ – صلاح العقاد: المرجع السابق، صـ ٩٦.

٣٥ – مجيد خدورى: ليبيا الحديثة "دراسة فى تطورها السياسى" ، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٦م، صـ ٣٠٠؛ محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ صـ ٢٧٦–٢٧٧.

٣٦ – ن. إ. بروشين: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، صـ ٤١٢؛ محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ٢٨٠.

٣٧ – عبد الأمير قاسم كبة: المرجع السابق، صـ ٦٧؛ مصطفى أحمد بن حليم: المرجع السابق، صـ ٣١٥.

٣٨ – ن. إ. بروشين: المرجع السابق، صـ صـ ٥٠٥– ٥٠٦؛ Omar I.Fathaly and Fathi S.Abusedra : the Impact of Socio-Political Change on Economic Development in Libya, Middle Eastern Studies,No.3,Vol 16, Oct,1980,P.226.

39- Dirk Vandewalle, Libya since Independence, Oil and State Building, Crnell University, 1998, PP.50-51.

٤٠ – الجدير بالذكر أن غالبية اللمتيازات التى منحتها الحكومة الاتحادية حتى أبريل ١٩٥٧م كانت من نصيب الشركات الأمريكية، وربما يعود ذلك لعاملين ؛ الأول رغبة واشنطن فى توسيع عملياتها فى ليبيا، والثانى هو أن الشركات الأجنبية الأخرى قد

أخذت بقدر ما تسمح بها مواردها، خاصة وأنها لم تكن على يقين بأن المناطق التى يتم الحصول على التنقيب بها غير مضمونه.

F.O,371, NO1530/57,Confidential,From British Embassy in Libya, Tripoli to Foreign Office, May16, 1957

٤١ – بشير السنى المنتصر: مذكرات شاهد على العهد الملكى الليبى، ط١، لندن، ٢٠٠٨م، صـ صـ ١١٠–١١١.

٤٢ – مجدى رشاد عبد الغنى: العلاقات المصرية الليبية ١٩٤٥–١٩٦٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م، صـ ٣١٠؛ ئى . آ . ف . دى كاندول: المرجع السابق، صـ ١٢٤.

٤٣ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ ٩١؛ مصطفى أحمد بن حليم: المرجع السابق ، صـ ٣٣٠؛ محمد محمد المفتى: المرجع السابق، صـ صـ ١٤٧–١٤٨.

44- F.O, 371, Confidential, From British Embassy in Libya, To Foreign Office, Meeting between the Libyan Government and Foreign Companies, 30 Dec, 1959.

45 - F.O, 371, Confidential, From J.H.A, Watson to Foreign Office, Note on Libyan Petroleum Concessions, June 5, 1957.

46 – F.O,371, Confidential,From Walter Graham to British Embassy in Libya, Tripoli, July 13, 1957.

٤٧ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ صـ ١٠٣– ١٠٤.

٤٨ – مجيد خدورى: المرجع السابق، صـ ٣٥١؛ محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ١٠٦.

49 - F.O, 371, Confidential, From British Embassy in Libya, To Foreign Office, Meeting between the Libyan Government and Foreign Companies, 30 Dec, 1959.

50 – Ibid.

٥١ – مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة بتاريخ ١٧ يناير ١٩٦٢م، صـ ١٠٧.

52 –F.O, 371, N.O 51, Confidential, From D.M.H.Riches to Foreign Office ,Libya Implications of the Discovery of Oil , Benghazi, Libya, June 5, 1959.

٥٣ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ صـ ١٠٦– ١٠٧.

54 - F.O,371, Confidential, From British Embassy in Libya,To Foreign Office , Meeting between the Libyan Government and Foreign Companies, 30 Dec, 1959.

٥٥ - مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة السابعة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦٢م، صـ ١٧٣.

56 - F.O,371, Confidential, From C.T.Gandy to British Embassy in Libya, Tripoli, February 17, 1958.

٥٧ - المملكة الليبية، وزارة الخارجية ، مجموعة التشريعات المتعلقة بسيادة الدولة والعلاقات الخارجية والنظم المالية، مطابع وزارة العدل، ١٩٦٨م، صـ ١٠٦؛ محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ صـ ١١٩-١٢٠.

٥٨ - ن. إ. بروشين: المرجع السابق، صـ ٤٠٣.

٥٩ - محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ١٢٠.

٦٠ - محمد عثمان الصيد: مذكرات محمد عثمان الصيد محطات من تاري ليبيا ، ط١، ١٩٩٦م، صـ ١٤٦.

٦١ - ولد نديم بن أحمد شاكر بن عبد الرحمن الباجه جى ببغداد فى فبراير من عام ١٩١٤م، وأنهى دراسته الثانوية بها، ثم سافر إلى انجلترا عام ١٩٣٠م، ثم بعد ذلك عاد إلى العراق فعُين موظفًا فى مديرية النفط بوزارة الاقتصاد عام ١٩٣٥م، وفى الفترة الممتدة من ١٢ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٣ نوفمبر١٩٥٢م عُين وزيرًا للاقتصاد، وقد شغل هذا المنصب عدة مرات فيما بعد حتى ثورة ١٩٥٨م، وبعد أحداث يوليو انصرف نديم الباجه جى إلى العمل كخبير فى شئون النفط فى عدد من الدول العربية ومنها ليبيا، وذلك فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٦٠ و١٩٦٤م، ثم توفى فى فبراير عام ١٩٧٦م راجع/ مير بصرى: أعلام السياسة فى العراق الحديث، ج٢، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٤م، صـ صـ ١٦٢-١٦٣.

٦٢ - ولد عبد الله الطريقى فى بلدة الزلفى بالمملكة العربية السعودية، وقد شهد تاريخ مولده اختلافًا كبيرًا، لكن أرجح الآراء تذكر أنه ولد عام ١٩١٨م، وفى عام ١٩٢٤ انتقل الطريقى إلى الكويت، وهناك التحق بالمدرسة الأحمدية ودرس بها تعليمه الابتدائى ثم سافر إلى الهند والقاهرة، وبعد عودته للسعودية عُين مسئولاً عن مكتب مراقبة حسابات النفط فى وزارة المالية، كما شغل منصب وزير البترول والثروة المعدنية عام ١٩٦٠ كأول وزير لهذه الوزارة، ثم عمل مستشارًا لعدد من الدول العربية فى هذا

المجال حتى وفاته فى عام ١٩٩٧م. راجع / محمد بن عبد الله السيف: المرجع السابق، صـ صـ ٣١-٧٥.

٦٣ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ١٢٠.

٦٤ – نفسه ، صـ ١٥٤؛ فزان: العدد ١٩٤، بتاريخ يوليو ١٩٦١م، صـ ١.

٦٥ – مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الثامنة، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٦٢م، صـ صـ ٢٢٠-٢٢٢.

٦٦ – عبد الأمير قاسم كبة : المرجع السابق، صـ صـ ٨٢-٨٣.

٦٧ – مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الثامنة، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٦٢م، صـ صـ ٢١٢-٢١٣.

٦٨ – محمد محمد المفتى: المرجع السابق، صـ ١٦٩؛ جريدة برقه، العدد ٢٩٨٠، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٦١م،صـ ١.

٦٩ – مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الرابعة، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٢م ، المطبعة الأهلية، بنغازى، ١٩٦١م، صـ صـ ٦٩-٧٠.

70 -F.O, 371, Confidential, From R. S. Scrivener to British Embassy in Libya, B.P Pipeline Terminal AT Tobruk, May 3, 1963 .

٧١ – بشير السنى المنتصر: المرجع السابق، صـ ١١١.

٧٢ – مجيد خدورى: المرجع السابق، صـ ٣٠٠.

73 - Dirk Vandewalle: A History of Modern Libya, second Edition, Cambridge, university press, 2012, PP.62-63.

٧٤ – صلاح العقاد: المرجع السابق، صـ ١١٨.

75 – F.O, 371, Confidential,From C.T.Gandy to British Embassy in Libya, Tripoli, February 17, 1958.

٧٦ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ صـ١٠٥– ١٠٦.

77 – F.O, 371,Confidential,From Petroleum Press Service,Article on Oil Production in Libya " Moving Fast in Libyan, 20 February 1963.

٧٨ – سامى حكيم: حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، صـ ٨٤

٧٩ – نفسه.

٨٠ – هند عادل إسماعيل النعيمى: المرجع السابق، صـ ٨١.

٨١ – سامى حكيم: استقلال ليبيا ، صـ صـ ٢٧٥-٢٧٦

82 – F.O,371,Confidential,From Petroleum Press Service,Article on Oil Production in Libya " Moving Fast in Libyan, 20 February 1963.

٨٣ – سامى حكيم: استقلال ليبيا ، صـ ٢٧٨.

٨٤ – صلاح العقاد: المرجع السابق، صـ ١٠١.

٨٥ – سامى حكيم: استقلال ليبيا ، صـ ٢٧٩.

٨٦ – سامى حكيم: حقيقة ليبيا، صـ ٩٥.

٨٧ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ١٠٩.

88- Dirk Vandewalle, Libya since Independence, Op.Cit, P. 47.

٨٩ – هنرى حبيب: ليبيا بين الماضى والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨١م، صـ ١٩.

90- Dirk Vandewalle, Libya since Independence, Op.Cit, p. 47.

91 – Ibid.

٩٢ – حافظ برجاس: الصراع الدولى على النفط العربى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، صـ ٢٣٩.

93- F.O, 371, N.O 51, Confidential, From D.M.H.Riches to Foreign Office, Libya Implications of the Discovery of Oil, Benghazi, Libya, June 5, 1959.

94 – Daily Telegraph, 10 Apr 1963.

٩٥ – وقعت كلٌّ من بريطانيا وليبيا معاهدة صداقة وتحالف فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣م، وعلى اتفاقية عسكرية وأخرى مالية، نصت المعاهدة على التعاون بين البلدين، أما الاتفاقية العسكرية والمالية فإنها تنظم العلاقات بين البلدين فى هذا الإطار على أساس تبادل المصلحة على أن تمنح ليبيا بريطانيا قواعد عسكرية فى أراضيها مقابل أن تقدم بريطانيا مساعدات مالية إلى ليبيا قدرت فى الخمس سنوات الأولى بثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه استرليني. راجع/ مضابط مجلس النواب الليبى: الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الثانى١٩٥٣م، مضبطة الجلسة ٢٩، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٣، صـ ٦١٦م.

٩٦ – ن. إ. بروشين: المرجع السابق، صـ صـ ٤٠١-٤٠٢؛ الاتحاد، العدد ٧٠، السنة ١٩، بتاريخ ١٩٦٣/١/١١م

97 – Dirk Vandewalle, Libya since Independence, Op.Cit, p.49.

٩٨ – ن. إ. بروشين: المرجع السابق، صـ ٤٥٢؛ National Security Council, Nsc 6004/1, Note by the Executive Secrtury to the National Security Council, on U.S Policy Toward Libya, March 15, 1960, P 8.

٩٩ – محمد بن عبد الله السيف: المرجع السابق، صـ ٣٦٧.

١٠٠ – ما يكل روس: نقمة النفط " كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتى، مكتبة مؤمن قريش، ٢٠١٤م، صـ صـ ٨٠–٨٢.

١٠١ – الاتحاد، العدد ٧٠، السنة ١٩، بتاريخ ١٩٦٣/١/١١م.

١٠٢ – عبد الرضا الطعان: المرجع السابق، صـ ٣٥٢.

١٠٣ – صلاح العقاد: المرجع السابق، صـ ١٣٨.

١٠٤ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ٢٦٧.

105-Inteligence Report, N O. 8091, Economic and Political Sicnificance of North African oil Discoveries, August 27, 1959.

١٠٦ – جاء إنشاء الحرس الوطنى السعودى فى عهد الملك سعود فى الحادى عشر من يونيو عام ١٩٥٥م حيث تم تشكيل أعضائه من قبل المجاهدين "فرقة الإخوان" الذين كانوا يعملون فى مكتب "الجهاد والمجاهدين"، وقد أطلق عليهم اسم الحرس الأبيض، وفى نفس العام تم تعيين الأمير عبد الله بن فيصل الفرحان كأول رئيس للحرس الوطنى، وعليه تفرغ أعضاء الحرس الوطنى للعمل العسكرى، وذلك بالتعاون مع الأجهزة العسكرية الأخرى فى المملكة نظير رواتب شهرية، ولكنها كانت مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالملك. راجع/ جبير بن محمد بن إبراهيم : دور المؤسسة العسكرية فى تنمية المجتمعات الصحراوية "دراسة تطبيقية لدور الحرس الوطنى السعودى الحضارى والثقافى والاقتصادى"، رسالة ماجستير، غير منشورة، ، كلية العلوم التطبيية، جامعة الخليج العربى، المنامة، البحرين، ١٩٩٤م، صـ صـ ٤١–٤٢؛ سليم واكيم : الملك سعود مؤسس الدولة السعودية الحديثة، دار الساقى، بيروت، ٢٠١١م، صـ صـ ١٠٠، ٢٠٩.

١٠٧ – صلاح العقاد: المرجع السابق، صـ ١٣٩.

١٠٨ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، صـ ٣١٣.

109 – F.O,371, N.O 51, Confidential, From D.M.H.Riches to Foreign Office ,Libya Implications of the Discovery of Oil , Benghazi, Libya, June 5, 1959.

١١٠ – مجيد خدورى: المرجع السابق، صـ صـ ٣٧٢–٣٧٣.

١١١ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ ٣١٥.

١١٢ – مضابط مجلس النواب الليبى: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الرابع ١٩٦٢-١٩٦٣م، مضبطة الجلسة ١٠، بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٦٣م، صـ ٣٥٥.

113 – F.O 371, Confidential Frome mohammed Fekini prime minister , Explanatoy Note, April 27, 1963.

114 – F.O 371, Confidential, text of King Addess to Nation Announcing Libyas , Complete unity, April 26 , 1963.

115 – Dirk Vandewalle: A History of Modern Libya, op.cit P.64.

116 – Dirk Vandewalle, Libya since Independence , Op.Cit, p.51.

١١٧ – محمد يوسف المقريف: المرجع السابق ، صـ صـ ٣٠٨- ٣١٠.

118- The New York times, Aug 30, 1964 ؛F.O, No58, From British Embassy in Libya to Foreign Office, August 14, 1963.

119 - F.O 371, Press Release no.1 to Embassy of Libya, London, statement by Dr. Fekini prime minister to Almusawa U.A.R Wekly Reviey, August 28, 1963.

١٢٠ – تمثلت تلك السياسة فى سرقة معلومات دقيقة عن بعض الشركات وتسليمها إلى شركات أخرى، وقيام بعض الموظفين فى إحدى الشركات بالتلاعب فى التقارير الجيولوجية، الأمر الذى يدفع تلك الشركات للتنازل عن مناطق يوجد بها كميات كبيرة من النفط، وإعطاء المعلومات الصحيحة لشركة أُخرى تقدمت للحصول على تلك المناطق . راجع/ شكرى غانم: المرجع السابق، صـ ٢٧٤.

١٢١ – نفسه.

122 - Dirk Vandewalle, Libya since Independence, Op.Cit, P. 51.

123 - F.O 371, Confidential Frome J.M.m Banham to Foreign Office, May 14, 1963.

١٢٤ – شكرى غانم: المرجع السابق ، صـ ٢٧٢.

125 – Omar I.Fathaly and Fathi S.Abusedra :OP.Cit ,P.227.

126 – F.O 371, Press Release no.1 to embassy of Libya, London, statement by Dr. Fekini prime minister to Almusawa U.A.R Wekly Reviey, August 28, 1963.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– الوثائق غير المنشورة:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية بلندن Foreign Office

- F.O, 371, NO1530/57, Confidential, From British Embassy in Libya, Tripoli to Foreign Office, May16, 1957.
-F.O,371, NO.68 ,Confidential,From British Embassy in Libya, Tripoli to Foreign Office,Oil In Libya, May23, 1957 .
-F.O, 371, Confidential, From J.H.A, Watson to Foreign Office, Note on Libyan Petroleum Concessions, June 5, 1957.
- F.O, 371, Confidential, From Walter Graham to British Embassy in Libya, Tripoli, July 13, 1957.
- F.O, 371, Confidential, From C.T.Gandy to British Embassy in Libya, Tripoli, February 17, 1958.
- F.O, 371, N.O 51, Confidential, From D.M.H.Riches to Foreign Office, Libya Implications of the Discovery of Oil, Benghazi, Libya, June 5, 1959.
-F.O, 371, Confidential, From British Embassy in Libya, To Foreign Office, Meeting between the Libyan Government and Foreign Companies, 30 Dec, 1959.
-F.O, 371, Confidential, From Petroleum Press Service, Article on Oil Production in Libya Moving Fast in Libyan, 20 February 1963.
- F.O, 371, Confidential, text of King Addess to Nation Announcing Libyas, Complete unity, April 26, 1963.
- F.O, 371, Confidential from Mohammed Fekini prime minister, Explanatoy Note, April 27, 1963.
-F.O, 371, Confidential, From R. S. Scrivener to British Embassy in Libya, B.P Pipeline Terminal AT Tobruk, May 3, 1963.
- F.O, 371, Confidential, From J.M.m Banham to Foreign Office, May 14, 1963.
- F.O, No 58, Frome British Embassy in Libya to Foreign Office, August 14, 1963.
-F.O, 371, Press Release no.1 to embassy of Libya, London, statement by Dr. Fekini prime minister to Almusawa U.A.R Wekly Reviey, August 28, 1963.

ثانيًا- الوثائق المنشورة:

أ– الوثائق العربية:

– مضابط مجلس النواب الليبى: الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الثانى١٩٥٣م، مضبطة الجلسة ٢٩، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٣م.

- مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث،مضبطة الجلسة الرابعة، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٢م .
- مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة، بتاريخ ١٧ يناير ١٩٦٢م.
- مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة السابعة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦٢م.
- مضابط مجلس النواب الليبى، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الثامنة، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٦٢م.
- مضابط مجلس النواب الليبى: الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الرابع ١٩٦٢-١٩٦٣م، مضبطة الجلسة ١٠، بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٦٣م.
- المملكة الليبية، وزارة الخارجية، مجموعة التشريعات المتعلقة بسيادة الدولة والعلاقات الخارجية والنظم المالية، مطابع وزارة العدل، ١٩٦٨م.

ب- الوثائق الأجنبية

- Inteligence Report, N O. 8091, Economic and Political Sicnificance of North African oil Discoveries, August 27, 1959.
- Inteligence Report, confidential, Visit of the Libyan Crown Prince October 16-24, 1962, Country Background Paper, October 1962.
- National Security Council, Nsc 6004/1, Note by the Executive Secrtury to the National Security Council, on U.S Policy Toward Libya, March 15, 1960.

ثالثًا- المذكرات الشخصية:

- بشير السنى المنتصر: مذكرات شاهد على العهد الملكى الليبى، ط١، لندن، ٢٠٠٨م.
- محمد عثمان الصيد: مذكرات محمد عثمان الصيد محطات من تاريخ ليبيا، ط١، ١٩٩٦م.

- مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسى: مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، لندن، ١٩٩٢م.

رابعًا- الرسائل العلمية العربية:

- جبير بن محمد بن إبراهيم: دور المؤسسة العسكرية فى تنمية المجتمعات الصحراوية "دراسة تطبيقية لدور الحرس الوطنى السعودى الحضارى والثقافى والاقتصادى"، رسالة ماجستير، غير منشورة، ، كلية العلوم التطبيية، جامعة الخليج العربى، المنامة، البحرين، ١٩٩٤م.
- رغد سلامة عيادة العودات: التنافس البريطانى الفرنسى الألمانى على النفط فى العراق منذ ١٩٠٨ حتى ١٩٢٥م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، ٢٠١٢م.
- سحر جميل جبار: مصطفى أحمد بن حليم ودوره السياسى فى ليبيا ١٩٢١-١٩٥٧م، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة ذى قار، العراق، ٢٠١٧م.
-هند عادل إسماعيل النعيمى: سياسة ليبيا النفطية ١٩٥٥-١٩٧٤م، رسالة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٥م.

خامسًا- الرسائل العلمية الأجنبية:

- Fathi Saleh, Abusedra: A Simulation Model of Alternative Oil Management Policies for Libya, the Florida State University, PhD, 1976.
- Hasan Karayam: Libyan American Relations 1951-1959 the Decade of Weakness, Ph.D Middle Tennessee State University, 2018.

سادسًا- المراجع العربية والمُعربة :

- ئى . آ . ف . دى كاندول: الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ترجمة محمد عبده بن غلبون، لندن، ١٩٨٩م.

- جمال حمدان: الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة فى الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦م.
- حافظ برجاس: الصراع الدولى على النفط العربى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- سالم على الحجاجى: ليبيا الجديدة: دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩م .
- سامى حكيم: حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- سامى حكيم: استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- سليم واكيم : الملك سعود مؤسس الدولة السعودية الحديثة، دار الساقى، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.
- شكرى غانم: النفط والاقتصاد الليبى ١٩٥٣-١٩٧٠م، معهد الإنماء العربى، بيروت، لبنان ، ١٩٨٥م.
- صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٠م.
- عبد الأمير قاسم كبة: المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادى، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ١٩٦٣م.
- مايكل روس: نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتى، مكتبة مؤمن قريش، ٢٠١٤م.
- مجدى رشاد عبد الغنى: العلاقات المصرية الليبية ١٩٤٥-١٩٦٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- مجيد خدورى: ليبيا الحديثة "دراسة فى تطورها السياسى" ، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٦م.

- محمد بن عبد الله السيف: عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧م.
- محمد محمد المفتى: زمن المملكة: تطور المجتمع الليبى ١٩٥١-١٩٦٩م، دار الكتب الوطنية، بنغازى، ليبيا، ٢٠١٢م.
- محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضى والحاضر" صفحات من التاريخ السياسى دولة الاستقلال الحقبة النفطية ١٩٦٣-١٩٦٩م"، " حكومة محى الدين فكينى ١٩مارس ١٩٦٣م- ٢٢ يناير ١٩٦٤م"، ج٢، المجلد ٤، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٦م.
- مى فاضل مجيد الربيعى: المملكة الليبية فى عهد الملك إدريس السنوسى "الاستقلال- النظام الاتحادى- الدولة الموحدة " ١٩٥١-١٩٦٣م، دار الحكمة ، لندن، ٢٠١٩م.
- مير بصرى: أعلام السياسة فى العراق الحديث، ج٢، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٤م.
- ن. إ. بروشين: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- هنرى حبيب: ليبيا بين الماضى والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨١م.

سابعًا - المراجع الأجنبية:

- Dirk Vandewalle, Libya since Independence, Oil and State Building, Crnell University, 1998.
- Dirk Vandewalle: A History of Modern Libya, second Edition, Cambridge, university press, 2012.
- Ruth First: Libya the Elusive Revolution, Penguin African Library, 1974.

ثامنًا- المقالات والدوريات العربية:

- عبد الرضا الطعان: أثر النظام القبلى فى نشأة النظام الفيدرالى فى ليبيا، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٢، العدد ٣،٤، ١٩٧٠م.
- محمد رؤف مصطفى: تطور إنتاج البترول فى ليبيا ومستقبله، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازى، مجلد ٢، العدد الأول، ١٩٦٦م.

تاسعًا- المقالات والدوريات الأجنبية:

- Omar I.Fathaly and Fathi S.Abusedra: the Impact of Socio-Political Change on Economic Development in Libya, Middle Eastern Studies,No.3, Vol 16, Oct, 1980.
- Mustafa Bakar Mahmud and Alex Russell: An analysis of libyas Revenue per barrel from crude oil upstream activities 1961-1993, Organization of the Petroleum Exporting Countries, September 1999.

عاشرًا – الصحف العربية:

- الأهرام ، العدد ٣٠٠٥٠، بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠م.
- الاتحاد، العدد ٧٠، السنة ١٩، بتاريخ ١٩٦٣/١/١١م.
- برقة، العدد ٢٩٨٠، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٦١م .
- فزان: العدد ١٩٤، بتاريخ يوليو ١٩٦١م.

أحد عشر- الصحف الأجنبية:

- Daily Telegraph, 10 Apr 1963.
- The New York Times, Jul 30, 1961.
-The New York Times, Aug 30, 1964.